



12 مايو 2022

تهدي البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها الى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، وتود أن تشير إلى مراسلة أمين عام الأمم المتحدة بتاريخ 2 مارس 2022 بشأن قيام جمهورية العراق بإيداع كشف يتضمن احداثيات جغرافية لنقاط وفقاً للفقرة 2 من المادة 16 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وفي هذا الصدد، تود دولة الكويت أن تبدي اعتراضها واحتجاجها على خط الأساس ونقاط خط الأساس لجمهورية العراق وذلك وفقاً لما يلي :-

1- ان نقاط خط الأساس وخط الأساس المودعة من قبل جمهورية العراق لا تتوافق مع احكام الجزء الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، لا سيما المنصوص عليها في المواد 5 و 7 و 11.

2- تنص المادة (7) فقرة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على "حيث يوجد في الساحل انبعاج عميق وانقطاع، او حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل على مسافة وعلى مسافة قريبة منه مباشرة، يجوز ان تستخدم في رسم خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي طريقة خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين نقاط مناسبة".  
وحيث أنه لا يوجد في الساحل العراقي انبعاج عميق وانقطاع او سلسلة من الجزر على امتداد الساحل، فان خط الأساس يعد مخالفا لما نصت عليه المادة (7) فقرة (1) المذكورة أعلاه.



3- تنص المادة (11) من ذات الاتفاقية على "لأغراض تعيين حدود البحر الإقليمي، تعتبر جزءاً من الساحل أبعد المنشآت المرفئية الدائمة التي تشكل جزءاً أصيلاً من النظام المرفئي. ولا تعتبر المنشآت المقامة في عرض البحر والجزر الاصطناعية من المنشآت المرفئية الدائمة." وبما أن كاسر الأمواج لا يشكل جزء من "الأعمال المرفئية الخارجية الدائمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام المرفأ"، وعليه فإن خط الأساس العراقي يعد مخالفاً لنص المادة (11) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وفي هذا الصدد، فإن دولة الكويت تعترض وتحتج على نقاط خط الأساس وخط الأساس المودعة من قبل جمهورية العراق وتحتفظ بجميع حقوقها بهذا الشأن.

وتطلب البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة من معالي الأمين العام للأمم المتحدة تعميم المذكرة على جميع الدول الأعضاء ونشرها في الطبعة القادمة من مجلة قانون البحار.

مع أطيب التمنيات ،،،

بدر عبدالله المنيع

القائم بالأعمال بالإنابة

لبعثة دولة الكويت لدى الأمم المتحدة